



الجمهورية اللبنانية
وزارة العدل
الوزير

وبما أن الواقع المعروض أعلاه يتصرف بطابع العجلة والضرورة الذي يحتم على السلطة التنفيذية حتى في ظل حكومة تصريف أعمال اتخاذ الإجراءات اللازمة حفاظاً على سلامة النقد الوطني من المزيد من الانهيار وحفظاً على سمعة الدولة وهيبتها، صوناً للمصلحة العامة،

بناءً على ما نقدم،

للتفصل بالاطلاع وإجراء المقتضى الملائم تبعاً للضرورة الموجبة، مع اقتراح دعوة مجلس الوزراء للانعقاد للبحث في الوضع المعروض أعلاه في ضوء أحكام قانون النقد والتسليف وسائر النصوص القانونية ذات الصلة، وإلا إجراء المقتضى الملائم لاتخاذ ما يستلزم هذا الوضع من إجراءات وتدابير في ضوء الأحكام القانونية المذكورة.

بيروت في 11 حزيران 2021

وزيرة العدل

ماري كلود نجم



حضره السيد رئيس مجلس الوزراء

الدكتور حسان دياب المحترم

الرقم : 3/1287

الموضوع : وضع المصرف المركزي والتحقيقات القضائية المحلية والدولية بحق حاكم المصرف المركزي.

بعد التحيّة،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

بما أنه أصبح معلوماً من الكافة، ومتداولاً في الإعلام اللبناني والعالمي، أنَّ حاكم المصرف المركزي هو موضوع شبهات استدعت الشروع بتحقيقات أو ملاحقات بحقه في سويسرا وفي فرنسا، علماً أن السلطات السويسرية طالبت رسمياً من لبنان التعاون قضائياً في التحقيقات التي تجريها بهذا الخصوص،

وبما أنَّ النيابة العامة التمييزية في لبنان فتحت بدورها تحقيقاً بشأن الأفعال الخطيرة المنسوبة إلى حاكم المصرف المركزي والتي تتناول جرائم تبييض الأموال واحتلاس الأموال العمومية والتهرب الضريبي والتزوير واستعمال المزور والإثراء غير المشروع، وطلبت من السلطات القضائية في كل من سويسرا وفرنسا وألمانيا تجميد أمواله الموجودة لديها وذلك كتدبير احترازي،

وبما أنَّ هذا الواقع بات يظلل أداء حاكم المصرف المركزي باعتبار أنَّ تلك الشبهات المتعددة المصادر - وبمعزل عن مدى صحتها من عدمه، الأمر الذي يعود للقضاء البث به - جاءت في معرض ممارسة الحاكم لوظيفته، وهي وظيفة حساسة تفرض أن يكون صاحبها منزه من أي شبهة أو اتهام وأن يوحى بالثقة للداخل وللخارج، لا سيما وأنَّ الواقع المالي اللبناني المتدهور هو بأمس الحاجة إلى ثقة في الأداء وصدقية في الالتزام وشفافية في اتخاذ القرار،

وبما أنه وبالحال هذه، يقتضي البحث في الوضع الراهن للمصرف المركزي في ضوء الواقع المالي المتدهور وفي استمرار حاكم المصرف المركزي في وظيفته في ظل وجود شبهات جنائية خطيرة ومتعددة المصادر بحقه، محلياً ودولياً،